



في اللقاء الموسع لمديري مكاتب الصحة منسقي اللجان السكانية في المحافظات:

شملان: تفعيل الأنشطة والبرامج السكانية في صدارة أولوياتنا

د/بورجي: نهدف إلى توسيع دائرة الوعي المعرفي بالقضية السكانية في الأرياف



من أجل توفير فرص عمل للسكان

حسن العزي

□ .. يعتبر الاستثمار في الحقل الزراعي من أهم حقول الاستثمار باعتبارها غني بعوامل هامة ذات مردود اقتصادي وانساني، فهو أي الاستثمار في الحقل الزراعي يوفر فرص عمل للسكان .. وهذا الجانب إن توفر سيغير اتجاهات ومواقف السكان فيصاحب بتصل بموضوع التعامل مع وسائل تنظيم الأسرة إذ تفيد الدراسات التي أجريت في مجال التعرف على اتجاهات ومواقف السكان حيال الصحة الإنجابية إن العاملين في مجال التوعية الذين هم حريصون على سلامة الأمهات والأبناء .. هم المسئولون على مرافق خدمات الصحة الإنجابية والتعامل مع وسائل تنظيم الأسرة .. أما الذين لا يجدون فرص عمل في الحقل الزراعي فهم عرضة للمخاطر الصحية وبخاصة الأمهات والأبناء .. وهم الأغزر إنتاجاً للبنين والبنات، لذلك فإن الاتجاه صوب الاستثمار في المجال الزراعي سوف يؤمن فرص أعمال في الحقل الزراعي للسكان وسوف يقلل من الخصوبة البشرية، ولأن توفر المرافق الصحية وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في مجملها وحدها لا تكفي، لأن العديد من الدراسات التي أجريت بخصوص معالجة قضايا السكان بينت ترابط وتشابك القضايا ببعضها البعض ومنها العمل والتعليم، لذلك فإن الأمر يستوجب الاهتمام بخلق فرص العمل والتركيز على تعليم الشبيبات والشباب وتأهيلهم حتى يكونون في مستوى فرص العمل التي قد تتاح لهم ضمن البرامج الاستثمارية .. ولا يكفي كذلك اتجاه الدولة صوب الاستثمار في المجال الزراعي .. بل يتطلب الأمر استجابة التجمعات السكانية وبخاصة الشباب والفتيات للاتحاق بمرافق التدريب والتعليم حتى يتمكنوا من تأمين عيشهم والانتقال من الفراغ السبب لغزارة الإنتاج والمسبب أيضاً للمخاطر الصحية التي تتعرض لها الأمهات والأولاد.

الرجل والصحة الإنجابية

د/فهد محمود الصبري

□ .. غالباً ما يعتبر الرجل موضوع الصحة الإنجابية بأنه قضية خاصة بالنساء فقط وغالباً ما تكون مربوطة بالحمل والولادة والإرضاع، أي الأمور المتعلقة بالتكوين الجسدي للمرأة. إن هذه المواقف والسلوكيات للرجل تؤثر إلى حد بعيد بالتنميط المجتمعي لمعنى الرجولة ففي مجتمعاتنا والعديد من غيرها تعني الرجولة التصلب والأمر والقوة والتعاطي بالأمور السياسية والاقتصادية، لا العائلية أو المنزلية كقيادة الأسرة وإعانتها، وتفصيل الرغبات الشخصية على مصلحة الأسرة، والصلابة والاقدام وعدم الانصياع للمواظف والأحاسيس في العلاقة الزوجية، وهذا التنميط يؤدي إلى وجود خلل في العلاقة الزوجية ويلغي دور الزوج في كافة شئون أسرته، فهو كزوج وأب يتطلب منه متابعة حمل زوجته وعند ولادة طفله المشاركة الفاعلة في تربية الأطفال والارتباط بمعهم بعلاقة وثيقة، والتعاون مع الزوجة والتفاهم لأحتياجاتها الصحية والمرحلة التي تمر بها، ودعمها لتحقيق طموحاتها .. والتخطيط وممارسة تنظيم الأسرة للحصول على المعلومات الصحية والدقيقة الخاصة بموضوع العقم الذي يصيب الرجال كما يصيب النساء، وإجراء الكشف لذلك والاعتراف بمسؤوليته عن تحديد نوع الجنين - كما أثبتته العلم - حتى يتجنب الأعباء الأسرية المترتبة على تكرار الحمل لإنظار المولود الذكر .. والمشاركة في المهام المنزلية ومشاركة الزوجة في القرارات التي تتعلق بشئون الأسرة والأطفال كل هذه المسؤوليات هي من أولويات الصحة الإنجابية وتصب في مسؤوليات الرجل قبل المرأة. ولأجل الوصول إلى دور فاعل لمشاركة الرجل في الصحة الإنجابية فإنه لا بد من توفير الخدمات الصحية وتشجيع مرافقة الرجل لتلقي الخدمات الصحية، وكذلك العمل على تغيير المفاهيم الضالمة والصورة النمطية لكل من الذكر والأنثى والمساهمة في تنفيذ برامج تشجيع الرجال في تبني سلوكيات إيجابية لقضايا النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية.

الجديدة برئاسة الدكتور أحمد بورجي، وفي اللقاء تم استعراض ثلاث أوراق عمل، حيث استعرض الأخ عبدالمكثم التهامي مستشار المجلس الوطني للسكان برنامج الرابيد حول السكان والتنمية تضمن العديد من المؤشرات السكانية التي يجب معرفتها والوقوف أمامها في الحاضر والمستقبل. كما استعرض الأخ عبدالمكثم شرف الدين ورقة عمل حول آفاق العمل السكاني على ضوء نتائج المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية وخطة عمل الأمانة العامة في المرحلة القادمة والتحرك من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما قدم الأخ مجاهد الشعب مدير عام الإعلام والتوعية السكانية في المجلس الوطني للسكان عرضاً لمحتوى دليل العاملين في مجال التوعية السكانية والذي أصدرته الأمانة العامة بعد تطوير وتحديث مضمونه من خلال المؤشرات والمقترحات من قبل الجهات ذات العلاقة، ودور اللجان السكانية في نشر هذا الدليل على جميع المستويات لكي تعم الفائدة وتحقيق الأهداف من إصداره، وما يمثله هذا الدليل من رفع للقدرة في إيصال الرسالة التوعوية السكانية إلى كافة أفراد المجتمع. هذا وقد تخلل اللقاء العديد من المداخلات من قبل الإخوة المشاركين تطرقت في مجملها إلى ضرورة تفعيل لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات وضرورة توفير الدعم اللازم لها سواء من قبل الجهات المعنية، وإدراج ميزانية لها ضمن البرامج الاستثمارية وميزانية المحافظات حتى تستطيع القيام بالعمل الموكل إليها وتحقيق الأهداف التي من شأنها أنشأت من قبل اللجان، وعمل نظام متابعة وتقييم لتابعة هذه اللجان وما تم تنفيذه من أنشطة وبرامج توعوية سكانية هادفة إلى رفع مستوى الوعي في أوساط المجتمعات المحلية في سبيل تفعيل دور لجان التنسيق للوصول إلى تحقيق الأهداف في ظل قيادة الأمانة

بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، ونحن في المجلس الوطني للسكان على ثقة في وإيلائكم هذا الموضوع أهمية خاصة. متمنياً للجميع التوفيق والنجاح والخروج بنتائج هامة لا فيه مصلحة العمل. الأستاذ مظهر زيارة - الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان - أوضح في كلمته إلى أهمية هذه اللجان في تفعيل العمل السكاني في ظل المؤشرات السكانية التي ظهرت من خلال العرض الذي قدم من قبل الخبراء في المجلس والتي أظهرت واقع مخيف في الوضع السكاني المعاش حاضراً ومستقبلاً، مؤكداً على تكاتف الجهود والتنسيق بين الجميع كون هذه القضية وطنية وتحتاج إلى تعاون بين مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة من أجل الحد من إمكانية تصاعد الأوضاع السكانية ومؤثراتها وزيادة تأثيراتها السلبية على المجتمع ومختلف المجالات التنموية. مشيراً في كلمته إلى ضرورة استمرارية وتواصل العمل للتصدي لمعالجة مختلف جوانب المشكلة السكانية والعمل على تحقيق السياسات والإجراءات والتدخل المباشر لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت قد أقيمت كلمة ترحيبية من الدكتور ناصر حاسم مدير عام مكتب الصحة بمحافظة أبن رجب فيها بالإخوة الحاضرين مؤكداً على أهمية هذا اللقاء الذي تحتضنه محافظة أبن رجب والاهتمام المجلس الوطني للسكان بهذه اللجان ومحاولة تفعيل دورها، مضيفاً بأن التحدي السكاني التي تواجهها بلادنا تستدعي تضامن الجهود وتحديد الأدوار من أجل الوقوف أمام هذه المشكلة والتصدي لها، وتأثيراتها السلبية على الأسرة والمجتمع. متمنياً أن يخرج هذا اللقاء بتوصيات هامة في سبيل تفعيل دور لجان التنسيق للوصول إلى تحقيق الأهداف في ظل قيادة الأمانة

منع المشكلة السكانية. مشيراً في كلمته إلى أن المؤتمر الرابع للسياسة السكانية الذي عقد أواخر العام الماضي ناقش بوضوح هذه المشكلة من جميع جوانبها وتناول الآليات التي يمكن اتباعها من أجل التنفيذ الأمثل لبرامج العمل السكاني، حيث خرج المؤتمر بخطة تنفيذية واضحة ومحددة، وأهمية دور لجان التنسيق في التنفيذ بما يتعلق بالأنشطة الهادفة إلى تحقيق أهداف الخطة والسياسة السكانية. وأكد الأخ الأمين العام للمجلس في كلمته على عزم الأمانة العامة على تحقيق أقصى درجات التعاون مع اللجان من خلال التنسيق المستمر والبحث عن مصادر دعم لهذه اللجان من أجل القيام بأعمالها. وأوضح الأمين العام خلال كلمته بأن الحل لهذه المشكلة يتمثل في توسيع دائرة الوعي المعرفي بهذه المشكلة في المديريات وتفعيل خدمات خاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وهذا يتطلب جهداً كبيراً ومشتركاً بين الجميع، والتنسيق بين مختلف الجهات العاملة في هذا المجال سواء في مجال التوعية أو في توفير الخدمات. مشيراً إلى أن الأمانة العامة قد قامت بإصدار دليل العاملين في مجال التوعية السكانية بعد أن تم تحديثه وفقاً للمستجدات الجديدة والمؤشرات السكانية الحديثة، حيث يهدف هذا الدليل إلى مساعدة العاملين في توفير الوعي السكاني والصحي في تطوير معارفهم بالقضية السكانية، ورفع القدرات في إيصال الرسالة التوعوية السكانية إلى كافة أفراد المجتمع. مؤكداً على لجان التنسيق في نشر هذا الدليل وإيصاله إلى جميع المستويات في محافظاتكم لكي تعم الفائدة ويتحقق الهدف من إصداره. مؤكداً في ختام كلمته على تعزيز وتقوية التنسيق مع هذه اللجان من أجل تنفيذ البرامج السياسية السكانية الهادفة إلى الحد من النمو السكاني المرتفع وتضييق الفجوة

الهادفة إلى توعية المجتمع بالإضافة إلى توفير خدمات تنظيم الأسرة، والاستفادة من الندوات واللقاءات وورش العمل التي تقام وعكسها على أرض الواقع من أجل توصيل المعلومات الجديدة والرسالة الهامة حول هذه المشكلة. مضيفاً في كلمته بأن السياسة السكانية وتطبيقها يجب أن تكون من أولوياتنا وبما يكفل اتخاذ الإجراءات المناسبة لضبط النمو السكاني وتخفيض مستويات الأبحاث وضرورة الاهتمام بالعمل السكاني على مستوى المحافظات وتقييم الأنشطة والبرامج السكانية التي تنفذ بما يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات الصحيحة وتقييم النتائج بشكل دوري. وأكد الأخ المحافظ في كلمته على أهمية دور الإعلام في توعية المجتمع بهذه القضية بالإضافة إلى الإرشاد الديني وما يقوم به أئمة المساجد في شرح مفاهيم الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من جانب ديني، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الصحية العاملة في هذا المجال في إيصال الرسالة السكانية وتوسيع دائرة الوعي المعرفي لدى الناس حول هذه القضية. مشيداً بالدور الذي يلعبه المجلس الوطني للسكان الأمانة العامة وأمانته في هذا المجال، متمنياً لهذا اللقاء الخروج بتوصيات وقرارات هادفة إلى تعزيز دور لجان التنسيق في المحافظات المعنية. وفي جتهته ألقى الدكتور أحمد علي بورجي كلمة أوضح فيها أهمية عقد هذا اللقاء لتنسيق لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات المستهدفة بغرض تفعيل دور هذه اللجان في تنفيذ الأنشطة السكانية الهادفة إلى تخفيف معدل النمو السكاني المرتفع في بلادنا والذي يترتب عليه إشكاليات تنموية كبيرة. وقال: كما أن هذا اللقاء يهدف إلى الانتقال النوعي بالعمل السكاني إلى المحافظات والمديريات المختلفة والتي هي في الحقيقة

تغطية/شوقي العباسي

□ .. برعاية الأخوين الدكتور عبدالكريم يحيى راضع - وزير الصحة العامة والسكان - نائب رئيس المجلس الوطني للسكان والعميد محمد صالح شملان محافظ محافظة لحج رئيس لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة، عقد اللقاء الموسع للاخوة مدراء مكاتب الصحة والسكان منسقي اللجان السكانية بالمحافظات والذي نظمته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع لجنة تنسيق الأنشطة بالمحافظة. وفي اللقاء ألقى العميد محمد صالح شملان محافظ محافظة أبن رجب - رئيس لجنة التنسيق بالمحافظة كلمة أكد فيها على أهمية هذا اللقاء والذي سيفيد أمام عدد من القضايا المتعلقة بالسكان والنمو السكاني المتسارع في بلادنا، وأهمية تنسيق الأنشطة السكانية والعمل السكاني على مستوى المحافظات والتعريف بأهداف السياسة السكانية وكيفية تنفيذها في أوساط المجتمع من أجل ضمان التخطيط السليم للمشاريع التنموية وبناء قاعدة بيانات للمعلومات السكانية لا لها من أهمية كبيرة في مساعدة الباحثين والمخططين على اتخاذ القرارات الصائبة بمختلف المجالات لأن بناء وعمل الاستراتيجيات لا يتم إلا من خلال توفر البيانات الصحيحة والسليمة والدقيقة لأي مجال من المجالات، ومن خلال ما تم تقديمه اليوم من قبل المختصين في المجلس الوطني حول السكان والتنمية وما تضمنته العرض من مؤشرات هامة يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل عدم زيادة المشاركة وتفاقمها في ظل مواردها المحدودة في مختلف المجالات. وأشار الأخ المحافظ إلى أهمية الدور الذي يلعبه الإخوة مدراء مكاتب الصحة منسقي اللجان في تنفيذ البرامج والأنشطة التوعوية

إنجازات مهمة حققت في المجال السكاني

كما ارتفعت نسبة الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات (١٥ - ٤٩ سنة) من ٩٪ عام ١٩٩١م إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٢م وزادت التغطية بالخدمات الصحية العامة للسكان من ٤٥٪ إلى حوالي ٥٦٪ من إجمالي السكان. وفي مجال التعليم والنوع الاجتماعي ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم والتعليم الأساسي خلال المدة الماضية من ٥٥٪ إلى ٦٦٪ بين الأطفال في الفئة العمرية (٦ - ١٤ سنة) وكانت هناك وتيرة ارتفاع نسبة الالتحاق بين الإناث أكثر من الذكور حيث ارتفعت نسبة التحاق الإناث من نفس الفئة العمرية من ٣٧،٥٪ إلى ٥٥،٥٪ خلال المدة ١٩٩٤ - ٢٠٠٤م مقابل ٧٠،٨٪ بين الذكور إلى ٨٢٪ في الوقت نفسه. وفي مجال الإعلام والبيانات والمعلومات، منذ بداية التسعينيات، حدثت تطورات في هذا الجانب حيث نفذ الجهاز المركزي للإحصاء تعدادين سكانيين عام ١٩٩٤م و ٢٠٠٤م، وأكثر من ١٩ مسحاً وأصدر حوالي ٢٢ دراسة، كما صدر التقرير الوطني للتنمية البشرية من قبل وزارة التخطيط. كما نفذت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أربعة مؤتمرات سكانية وأصدرت عدداً من الدراسات السكانية والبرامج والأدلة، ونفذت مسحاً ميدانياً للشباب، ساهمت كل هذه الأعمال في تشخيص الأوضاع السكانية. وفي مجال الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني تمت تأسيسات المجتمع المدني منذ ١٩٩٠م حيث تزيد عدد المنظمات غير الحكومية من ٢٨٦ منظمة عام ١٩٩٠م إلى ٧٨٦ منظمة عام ٢٠٠٠م وتعددت أنواعها، منها منظمات تنموية وهنئية ومتخصصة بقضايا المرأة والطفل .. الخ. وقد سعت السياسة الوطنية للسكان في برنامج عملها إلى إقامة شراكة فاعلة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص في العمل السكاني والعمل على توسيع هذا الدور وتحسين نوع الخدمات التي يقدمها هذا القطاع. وبالرغم مما تحقق لا يزال هناك العديد من التحديات السكانية سواء في جوانب المؤشرات الديموغرافية والسكانية أو في بقية المجالات السكانية الأخرى مما يحتاج إلى بذل المزيد من الدعم والجهود لخفض تلك المؤشرات وصولاً إلى ما وصلت إليه الدول العربية من التقدم في هذا المجال.



٨،٩ حالة وفاة عام ٢٠٠٤م ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٨١ حالة وفاة عام ١٩٩٤م إلى ٧٧،٢ حالة وفاة عام ٢٠٠٤م والاهتمام الكبير بتطوير الخدمات الصحية وانتشارها إذ ارتفع عدد سنوات الحياة التي يعيشها الفرد من ٥٢ سنة في عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى ٥٧ سنة عام ١٩٩٤م ثم إلى ٦١،١ سنة عام ٢٠٠٤م. كما أن هناك إنجازات في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة حيث ارتفع عدد المواقع التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية موزعة بين مستشفيات ومراكز صحية ووحدات صحية من ١٥٠ موقعاً في عام ١٩٩٠م إلى ٦٥٠ موقعاً عام ٢٠٠٠م وفي عام ٢٠٠٥م ١١٦٦ موقعاً.

في سماء الهرم السكاني الفتى حيث انخفضت نسبة الفئة العمرية (٠ - ١٤) سنة من ٥٠،٣٪ عام ١٩٩٤م إلى ٤٥٪ عام ٢٠٠٤م وازدادت نسبة السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤) سنة من ٤٦،٢٪ عام ١٩٩٤م إلى ٥١،٥٪ عام ٢٠٠٠م. ومن النتائج الإيجابية لهذا التغيير في التركيب العمري للسكان انخفاض عبء إعاقة الأطفال والمسنين، حيث انخفضت نسبة الإعاقة للأطفال من ١٠،٨،٩٪ إلى ٨،٧٪ وللمسنين ظلت النسبة ثابتة. كما أن معدل نمو قوة العمل يفوق معدل نمو السكان بنسبة ٤،٤٪ سنوياً خلال العقد الماضي. ومن ناحية أخرى انخفض معدل الوفيات الخام خلال الفترة الماضية من ١١،٨ حالة وفاة عام ١٩٩٤م إلى

جواد الشيباني

من خلال متابعة العمل السكاني للفترة السابقة من بداية عقد التسعينيات منذ أن بدأت اليمن تنتهج السياسة السكانية المعلقة تمثلت في إقرار الاستراتيجية الوطنية للسكان (١٩٩٠ - ٢٠٠٠م) بقرار مجلس الوزراء عام ١٩٩٦م، وذلك للتأثير على السكان و كما من خلال إحداد تعبيرات هيكلية للسكان بما يتلائم مع تطورات المجتمع اليمني في التطور والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وغير ذلك من المجالات الحيوية الأخرى، وبرنامجية المؤشرات من خلال الدراسات الصادرة والتقارير المتوفرة والتي من خلالها تتبع العمل السكاني وتحدد ملامح الإنجاز المحقق. ففي مجال البناء المؤسسي والتشريعي تم تشكيل المجلس الوطني للسكان عام ١٩٩٢م وأمانته العامة عام ١٩٩٣م وبعد استكمال البناء المؤسسي للمجلس وأمانته العامة بدأ التفكير في توسيع العمل السكاني وتطويره على المستوى اللامركزي من خلال تشكيل لجان تنسيق للأنشطة السكانية في المحافظات والتي بلغت ١٤ لجنة في ١٤ محافظة حتى عام ٢٠٠٦م، كما تم خلال هذه المرحلة تطوير ومراجعة وإصدار بعض التشريعات ذات العلاقة بقضايا السكان. وفي الجانب المؤسسي أيضاً تم إنشاء بعض الوحدات لدى بعض الجهات لتستوعب العمل السكاني وتوسعة في مجالات شتى مثل الصحة والإعلام والمرأة والدراسات والأبحاث السكانية في جامعة صنعاء ومركز التدريب ودراسة المرأة بجامعة عدن .. الخ. وفي المجال السكاني والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، تبين الدراسات أن هناك تناقص في معدل النمو السكاني من ٢،٧٪ عام ١٩٩٤م إلى ٢،٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٠م وإلى ٣،٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٤م. ويرجع الانخفاض البسيط في معدلات النمو السكاني إلا أنه مازال مرتفعاً مقارنة بمعدلات النمو السكاني في بقية دول المنطقة. وخلال الفترة الماضية الممتدة من ١٩٨٩ - ٢٠٠٤م انخفض معدل الخصوبة الكلية من ٨،٤ طفل لكل امرأة إلى ٦،١ طفل لكل امرأة، وقد أدى هذا الانخفاض البطيء لمعدل الخصوبة إلى تغيير ملحوظ